Cour Pénale Internationale
International Criminal Court
Assemblée des États Parties
Assembly of States Parties

بيان صحفي: لاهاي، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١

زيارة رئيس الجمعية للاهاي

ICC-ASP-20111024-PR735

بالنظر إلى قرب انتهاء فترة ولاية رئيس جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") التي تبلغ ثلاث سنوات في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، قام رئيس الجمعية، السفير كريستيان ويناويسير، بزيارة لاهاي في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر. وعقد الرئيس ويناويسير، ومعه نائب رئيس الجمعية ورئيس الفريق العامل في لاهاي، السفير خورخي لوموناكو، ورئيس الفريق الدراسي المعني بالحوكمة، السفير بيتر سافورنين لوهمان، اجتماعا غير رسمي حضره ١٥ قاضياً من قضاة المحكمة لمناقشة المسائل ذات الأهمية المشتركة وبوجه خاص العمل الذي يضطلع به الفريق الدراسي. وعقد الرئيس أيضاً اجتماعاً مع كبار المسؤولين بالمحكمة وأعضاء المجتمع الدبلوماسي، وحضر اجتماعا مفتوحا للأسئلة والأجوبة مع موظفي المحكمة نظمته رابطة الموظفين. وألقى الرئيس محاضرة بشأن "دور رئيس جمعية الدول الأطراف" في معهد ت. م. ك. آسر، كما ألقى كلمة أيضاً على فريق أصدقاء المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، حيث ناقش التحديات الرئيسية التي تواجه الجمعية في دورتها العاشرة والدورات التالية لها.

وعلاوة على ذلك، حضر رئيس الجمعية حواراً نظمته سفارة المملكة المتحدة بشأن "الاستعراض المؤسسي لإطار الحوكمة في جمعية الدول الأطراف للمحكمة الجنائية الدولية". وكان

الهدف من الحوار هو تمكين الدول الأطراف من التفكير في البنية المؤسسية للنظام الوارد في نظام روما الأساسي، ولاسيما في دور الدول الأطراف في الحوكمة والإدارة. وركزت جلسات الحوار، التي عقدت وفقا لقواعد دار شاتام، على أساليب العمل في الجمعية، والفريق العامل التابع للمكتب في لاهاي، ولجنة الميزانية والمالية.

وفي حديث صحفي، قدم رئيس الجمعية بياناً موجزاً للإجراءات التي اتخذتها لجنة البحث الخاصة بمنصب المدعي العام من أجل وضع التقرير الذي ستقدمه في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر والذي سيتضمن قائمة موجزة للمرشحين لكي ينظر فيها المكتب والجمعية. وأشار في هذا الصدد إلى أن الدول الأطراف ستسعى في المرحلة التالية إلى التوصل إلى توافق للآراء يشأن المرشح الذي ستنتخبه الجمعية في كانون الأول/ديسمبر والذي سيتولى مهام منصبه في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وأشار الرئيس أيضاً إلى الانتخابات التي ستجرى قريباً لانتخاب ستة قضاة جدد للمحكمة، والمناقشات المتعلقة بميزانية عام ٢٠١٢، والإجراءات التي اتخذها بشأن الزيارة التي قام بها أحد الأشخاص المطلوب القبض عليهم في تشرين الأول/أكتوبر إلى إقليم دولة طرف كان من الواجب عليها أن تنفذ أمر القبض الصادر في حقه.

وفيما يتعلق بالحالة في ليبيا بوجه عام، أشار الرئيس إلى أن المحكمة ستواصل في مفهومه تنفيذ ولايتها على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٩٧٠ (٢٠١١)، وأن من المتوقع أن تتعاون السلطات الليبية تعاونا كاملا مع المحكمة وفقاً لهذا القرار.

وقال الرئيس ويناويسير أيضاً أنه كان من الأفضل من وجهة نظر سيادة القانون أن يتم القبض على المتهمين وتقديمهم للمحاكمة. وفيما يتعلق بأوامر القبض الصادرة بحق السيد سيف الإسلام القذافي والسيد عبد الله السنوسي والتي لم تنفذ بعد فإنه يتوقع من السلطات الليبية أن تتصرف وفقا لهدفها المعلن وهو احترام سيادة القانون من أجل مساءلة الأشخاص المعنيين عن أعمالهم عن طريق التحقيق معهم ومحاكمتهم حسب الأصول.